أسباب ثورة ١٩ ديسمبر ٢٠١٨ وتغير نظام البشير في السودان

إعداد

جيهان جمعة احمد الخاوى

ملخص البحث

اعترف نظام الشير بأن الوضع المعيشي وضع صعب على المواطنين السودانيين، في ضوء عدد من المشكلات، مثل مشكلة سعر صرف العملة المحلية التى وصلت إلى ٦٠ جنيها سودانيا مقابل الدولار في السوق السوداء (تراوح السعر الرسمي حوالي ٤٨ جنيها مقابل الدولار)، ومشكلة ندرة السيولة لدى البنوك، والمشكلات المتعلقة باستيراد السلع الرئيسية، لكنه استطرد بالقول إن الحكومة تعلم هذه المشكلات جيدا وتعمل على حلها(١).

ويمكن القول إن هذه الاحتجاجات هي احتجاجات شعبية بامتياز، التحقت بها بعد ذلك الأحزاب السياسية، واتحاد المهنيين، وبدأت بطابع اقتصادي- اجتماعي، لكنها سرعان ما بلورت مطالب سياسية تنادي بتغيير النظام السياسي، خصوصا في ضوء مسئوليته المباشرة عن تردي الأحوال المعيشية، وتطلع الرئيس عمر البشير إلى الترشح لفترة رئاسية جديدة قد تكون مفتوحة في انتخابات ٢٠٢٠، ودعم الحركة الإسلامية لهذا التوجه، وهو ما أكدته في مؤتمرها التاسع الأخير؛ والذي أعلنت فيه دعمها لترشح البشير لفترة جديدة؛ وذلك رغم أنه قد قارب على تسجيل ٣٠ عاما من حكم السودان، وهو ما دفع المتظاهرين إلى حرق مقار حزب المؤتمر الوطني الحاكم في كل المدن التى اندلعت فيها الاحتجاجات، بجانب الاستيلاء على محتويات ديوان الزكاة من سلع ومواد تموينية وتوزيعها(٢).

---

(١) حسن أبو طالب: التغيير المحتمل في السودان، مقال منشور بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، بتاريخ ٢٥-١٢-٢٠١٨، على الرابط التالي:

https://acpss.ahram.org.eg/News/16805.aspx

(٢) أماني الطويل: المشهد السوداني... مسارات وتحديات، مقال منشور بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، بتاريخ ٢٦-١٢-٢٠١٨، على الرابط التالي:

https://acpss.ahram.org.eg/News/16807.aspx

Abstract

The Shir regime admitted that the living situation is difficult for Sudanese citizens, in light of a number of problems, such as the problem of the local currency exchange rate, which reached 60 Sudanese pounds against the dollar on the black market (the official rate ranged around 48 pounds against the dollar), and the problem of the scarcity of liquidity among Banks, and problems related to importing basic commodities, but he went on to say that the government knows these problems well and is working to solve them.()

It can be said that these protests are popular protests par excellence, which were subsequently joined by political parties and the Union of Professionals, and began with an economic-social character, but soon crystallized political demands calling for a change in the political system, especially in light of his direct responsibility for the deterioration of living conditions, and President Omar's aspiration Al-Bashir to run for a new presidential term that may be open in the 2020 elections, and the Islamic movement’s support for this trend, which it confirmed in its last ninth conference; in which it announced its support for Al-Bashir's candidacy for a new term; This is despite the fact that it was close to recording 30 years of rule in Sudan, which prompted the demonstrators to burn the headquarters of the ruling National Congress Party in all the cities where the protests erupted, in addition to seizing and distributing the contents of the Zakat Office of goods and food supplies.

المبحث الأول

الوضع الداخلي السودانى وثورة ١٩ ديسمبر ٢٠١٨

اندلعت احتجاجات صغيرة في عدة مدن بالسودان تندد بالارتفاع الجامح للأسعار، واستعادت الشوارع تلك الشرارة في نهاية ديسمبر لتكون أكثر قوة واتساعًا وحدة، وتشمل عدة أقاليم حتى تصل إلى العاصمة، وما بين الواقعتين كان الاقتصاد هو الفاعل والمحرك الأبرز للشارع، ولم يكن الوضع المتردي للاقتصاد السودانى وللأزمات المعيشية التى يحياها السودانيون مفاجئة؛ بل إن عام ٢٠١٨ شهد مؤشرات وأحداثًا وقرارات اقتصادية أشارت بوضوح إلى أن هذا الوضع آخذ في التفاقم، ومنذر بالغضب، ولا يحظى بأي رضى عام، غير أن الحكومة السودانية لم تضع خطة استجابة فاعلة إزاء هذا الغضب(١).

جاء الحراك الشعبي في السودان مفاجئًا للنظام الحاكم والقوى والأحزاب الرئيسية بالسودان، إذ تصاعدت وتيرة الاحتجاجات سريعًا منذ تفجرها في ١٩ ديسمبر ٢٠١٨ ، وانتشرت عبر المدن السودانية، مدفوعة برفض قطاعات من الشعب السودانى للسياسات والإجراءات الاقتصادية التى أقرتها الحكومة على مدار الأشهر الثلاثة الماضية، والتى تسببت في تداعيات ضاغطة على الأوضاع المعيشية للمواطنين، وهو ما يزيد من صعوبة التنبؤ بمآلات الاحتجاجات وتأثيراتها على النظام السياسي في السودان(٢).

---

(١) ريم سليم: فاتورة التقشف – الأبعاد الاقتصادية لاحتجاجات السودان، مقال منشور بمركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، بتاريخ ١٠ – يناير –٢٠١٩، على الرابط التالي:
https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/4663

(٢) أحمد عسكر: سيناريوهات محتملة – كيف يدير النظام السوداني الاحتجاجات الشعبية؟، مقال منشور بمركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، بتاريخ ١٦– ديسمبر –٢٠١٨، على الرابط التالي:
https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/4419

بدأ الاعتصام بالخرطوم في السادس من أبريل، بالتزامن مع ذكرى التحرك لإسقاط الرئيس الأسبق جعفر نميري عام ١٩٨٥، وقد بدا الانقسام واضحًا داخل أجهزة النظام بشأن أنسب الأساليب للتعامل مع الاعتصام، بين من يؤيد فضه بالقوة المسلحة، ومن يرى ضرورة الاستماع إلى المحتجين، باعتبارهم فئة من الشعب ذات مطالب مشروعة، ومع تواتر الأنباء بشأن إعداد النظام لفض الاعتصام بالقوة، من خلال ميليشياته الأمنية، ورفض القيادات الوسطى للقوات المسلحة لذلك المخطط؛ اضطر النظام إلى تسليم السلطة إلى مجلس عسكري لتسيير شئون البلاد، حيث تم الإعلان عن عزل البشير واعتقاله، وتسليم السلطة إلى لجنة أمنية عليا، لإدارة عملية الانتقال السياسي(١).

الثورة الشعبية السودانية أدركت أن هناك فشل إداري وسياسي واقتصادي وأن الفساد انتشر ولا يمكن أن يجد له حلول إلا برحيل الحكومة وإسقاط النظام بحراك شعبي كبير يطالب بالتغير خاصة أن السودان بلد غير مستقر بشكل مزمن ويعاني من مجموعة أزمات ووضعه خطير للغاية، وهناك حروب على طول حدوده من حروب في جنوب السودان ودارفور بسبب النظام الدكتاتوري الذي كان يصف المنتفضين بالعملاء والمخربين والعمل على تعطيل البناء والتنمية في السودان(٢).

---

(١) أيمن شبانة: التحدي الانتقالي – إلى أين يتجه السودان بعد عزل "البشير"؟ ، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، بتاريخ، ١٤ أبريل، ٢٠١٩، على الرابط التالي:
https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/4668

(٢) عامر علي سمير الدليمي: سقوط الأنظمة السياسية الانتفاضات والثورات الشعبية أسباب وعوامل، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، ٢٠٢١، ص٩٣.

ومن هنا فقد تعددت دوافع هذا الحراك السياسي في السودان كما يأتى:

الأسباب السياسية[١]

استند نظام البشير في السودان الى شرعية مجروحة ومنقوصة فالسودان في عهده تآكلت حدودها بعد انفصال جنوب السودان ٢٠١١ واندلعت صراعات مسلحة في كل من دارفور وجنوب دولة السودان الجديدة في كل من النيل الازرق وجنوب كردفان، وقبيل انطلاق العملية الانتخابية في عام ٢٠١٥، دشّنت المعارضة السودانية بما فيها المسلّحة، حملة بعنوان ارحل لمناهضة الانتخابات الحالية.[٢]

ترى المعارضة أن البشير لا يزال يتمسك بالسلطة، فهو لم يعلن إلغاء التعديلات الدستورية المتعلقة بعدد الولايات الرئاسية، مكتفيا بتأجيلها، من جانب آخر حاول البشير استرضاء المعارضة عبر إعلانه أنه سيكون حكمًا بين الفرقاء السياسيين، وأنه سيقف على مسافة واحدة من الجميع، من منصة قومية، ومن ثم قام بتسليم رئاسة الحزب الحاكم إلى نائبه أحمد هارون.[٣]

---

(١) هناك ثمة من رأى أنه كانت هناك ترتيبات خارجية لتغيير النظام، فثمة وثيقة من وثائق ويكيليكس نشرت عام ٢٠٠٨م أي قبل الانقلاب بنحو ١١ عاماً، ورد فيها أن الولايات المتحدة الأمريكية ناقشت عام ٢٠٠٧م طرح وزير الدفاع في نظام البشير عوض بن عوف بديلا للرئيس السوداني عمر البشير، ولكن الاعتراض حينها جاء من الحركة الشعبية لجنوب السودان بزعامة =سلفاكير (قبل الانفصال)؛ لأنها اعتبرت بن عوف نسخة أصغر أكثر راديكالية من البشير، وقالت الوثيقة: إن دوائر في حزب المؤتمر الوطني الحاكم سعت إلى إيجاد حذ يجري بموجبه إزاحة بسيطة وسريعة لرأس النظام السوداني عمر البشير، خلال أشهر (عام ٢٠٠٨)، على أن يتوجه البشير إلى منفي اختيارى، مع ضمانات بعدم تسليمه إلى المحكمة الجنائية الدولية. للمزيد أنظر: حسن الرشيدي: بعد عامين من سقوط البشير... السودان إلى أين؟، مجلة البيان، العدد ٤٠٦، ٢٠٢١، ص٤٢.

(٢) أماني الطويل: المشهد السوداني بعد الانتخابات، مقال منشور بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، بتاريخ ٢٧-٤-٢٠١٥، على الرابط التالي:
https://acpss.ahram.org.eg/News/5426.aspx

(٣) أيمن شـــبانة: مسارات محتملة – هل تنجح إجراءات "البشير" في تهدئة الشارع السوداني؟، مقال منشور بمركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، بتاريخ ٣- مارس -٢٠١٩، على الرابط التالي:
https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/4573/

يُضاف إلى ذلك إعلان البشير ترشحه للانتخابات الرئاسية في عام ٢٠٢٠ على الرغم من أن الدستور يمنع ذلك، حيث تحركت مذكرة برلمانية من ٣٣ حزبًا ممثَّلين بـــ٢٩٣ نائبًا بالبرلمان لرئيسه لإجراء تعديل دستوري –وتحديدًا على المادة ٥٧– التى تسمح بتمديد فترة حكم البشير المستمر منذ ما يقرب من ٢٩ عامًا(١).

سيطرت النزعة العنصرية على نظام البشير ، كتعبير عن الصراعات الطبقية ، على جل العناصر المتصارعة ، ولن يكون أمام العرق (الطبقة) المهمل سواء القتال من أجل الثروة والسلطة ، ومن ثم الدخول في تحالفات تمكنه تحالفات تمكنه من ذلك الهدف ، أياً يكن الحلفاء ، فنظام الخرطوم ، مثلاً ، حينما يتحالف مع جيش الرب للمقاومة ، يتجاهل مذابح وفظائع هذا التنظيم التى يرتكبها أينما حل ، فالمهم هو أن هذا الجيش يتصدى ، بالوكالة ، للأعداء ، وإذ تسيطر النزعة العنصرية ، ذات الأساس والبناء الطبقيين ، بصورة أو بأخرى على مجمل خطاب جل الفصائل والقوى المتناحرة ، فلن يكون أمام هؤلاء المهمشين سوى التمسك الشديد بالموروث التاريخي والثقافي والديني ، والقتال الضاري من أجل هذا الموروث في مواجهة قوى يرون أنها تهدف إلى طمسهم ، وإزالة ثقافتهم وكيانهم الاجتماعي نفسه من على الخريطة الرسمية للبلاد (٢).

استعصى على نظام الحكم في السودان التوفيق بين المتعارضات ، بل اجادوا تعميق الفوارق ، فكانت الحروب ، لهذا، لا معنى لها عن القول أن جانباً غير يسير من اللوم على استدامة حرب السودان مع نفسه قرابة نصف قرن منذ الاستقلال ، يتحمله أهل السودان أنفسهم(٣).

---

(١) أحمد عسكر: سيناريوهات محتملة – كيف يدير النظام السوداني الاحتجاجات الشعبية؟، مقال منشور بمركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، بتاريخ ١٦– ديسمبر –٢٠١٨، على الرابط التالي:

https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/4419

(٢) محمد عادل زكي: الاقتصاد السياسي للتخلف – السودان وفنزويلا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الاولى، ٢٠١٢، ص٣٨٤.

(٣) منصور خالد: السودان أهوال الحرب وطموحات السلام قصة بلدين، دار التراث، ٢٠٠٣، ص٦٥٢.

لعل أحد المظاهر الكبرى لضعف الدولة السودانية الحديثة يتمثل في تفشي الفساد والمحسوبية وسوء إدارة الموارد العامة ، فالمحسوبية تشير إلى إعطاء الأقارب وأبناء القبيلة وضعا تفضيليا للحصول على مزايا غير مستحقة ، سواء اتخذ ذلك شكل وظائف عامة أو عقود مرتبطة بمؤسسات حكومية ، وعليه ، فمن الشائع في الخطاب السودانى العام استخدام كلمات المحسوبية ، والواسطة(١).

ومن مظاهر الضعف السياسي أيضا التفكك السياسي وسوء الإدارة ، إذ لم تعد هناك جهة مركزية لاتخاذ القرار السياسي بل أصبح النظام الواحد يتحدث بألسنة متعددة في القضية الواحدة ، فمسؤول يصرح ، وآخر ينفي ، وثالث يقول بأن الإثنين غير مفوضين بالحديث ، وقد يفصل الوزير شخصاً ثم يعيده الرئيس بعد ساعات ، وقد يقرر وزير التجارة مثلاً فتح باب استيراد السيارات المستعملة ليقوم الرئيس بإلغاء القرار خلال عدة ساعات ، وكأننا بذلك إزاء عدد من الحكومات تحت سقف واحد ، وليست المسألة ترتبط بخلافات حمائم وصقور ــ كما هو شائع ــ لكن الأمر ينبع من غياب رؤية موحدة ، وضعف في الإرادة السياسية ، أما حكومات الأقاليم فقد وهنت علاقتها بالمركز ، وغاب أي تنسيق بينها وبينه(٢).

ومن مظاهر الضعف السياسي انتشار الفساد، فقد أصبح السودان من أكبر الدول فسادًا داخل إقليم الشرق الأوسط وداخل القارة الإفريقية، وهو ما ندد به المحتجون، متهمين المسئولين الحكوميين به، وطبقًا لمنظمة الشفافية الدولية فإن مؤشر مدركات الفساد يبلغ (٠,١٦) في السودان، وبذلك احتل السودان المرتبة ١٧٥ من بين ١٨٠ دولة مدرجة في هذ المؤشر في عام ٢٠١٧(٣).

---

(١) حمدي عبد الرحمن: لماذا تتفكك الدول؟ السودان من الضعف العام إلى التقسيم الجغرافي، مجلة السياسة الدولية، الأهرام، العدد ١٨٤، يوليو ٢٠١١، ص٣٢.

(٢) مجموعة مؤلفين: حال الأمة العربية ٢٠١٢-٢٠١٣ (مستقبل التغيير في الوطن العربي)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٣، ص٢٤٣.

(٣) ريم سليم: فاتورة التقشف – الأبعاد الاقتصادية لاحتجاجات السودان، مقال منشور بمركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، بتاريخ ١٠ – يناير –٢٠١٩، على الرابط التالي:
https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/4663

الأسباب الاقتصادية

يميل كثير من الكتاب والباحثين إلى القول بأن الصراعات في السودان يعزي في جوهرها إلى عوامل اقتصادية، اى إنه صراع حول الموارد المحدودة ، فأهل السودان عادة ما يتنافسون فيما بينهم على الزراعة والرعي وموارد المياه (١).

كما كان من مسببات المشكلة الاقتصادية وجود أزمة سياسية ممتدة بسبب الحرب الأهلية التى انتهت بانفصال الجنوب وعدم استقرار دارفور ، واعتبر المراقبون أن تلك الحرب أدت إلى ضياع ١٠٠ مليار دولار ليس نتيجة مباشرة لانفصال الجنوب وفقدان عائدات النفط ، لكن نتيجة انهيار الإنتاج الزراعي والصناعي والخدمات الاجتماعية ، فقد تم حل المؤسسات الزراعية في جبال النوبة ، والنيل الأبيض ، والمنطقة الشمالية ، والنيل الأزرق، وتوقفت مشروعات الإعاشة التى أمنت الاستقرار والغذاء منذ عهد الإدارة البريطانية ، وأصبح قطاع الزراعة المطرية التقليدية معطلاً تماماً ، ولم يعد مشروع الجزيرة قادراً على الإنتاج بعد تمرير قانون ٢٠٠٥ ، بل وصل الإقليم إلى حد العطش ، وتعرض القطاع الصناعي لتخريب كامل بسبب الضرائب المرهقة ، ولإغراق السوق بالسلع الأجنبية ، بالإضافة إن ضعف التمويل الذي احتكرته البنوك الإسلامية التى تتبنى صيغاً طفيلية مثل المرابحة والمضاربة ، ومن الواضح أن الأزمة الراهنة هي نتيجة اختيار مشوه لاقتصاد السوق الحر بآليات متخلفة ، وبخاصة أن النظام السودانى يحاول فصل الليبرالية الاقتصادية عن تلك السياسية ، ومن المستحيل قيام اقتصاد حر مع التدخل المستمر للدولة وتفضيل فئات معينة من رجال الأعمال وتمكينها من الاحتكار بطرق مختلفة ، لكن على صعيد آخر ، أجبر النظام على اتخاذ عدد من الإجراءات والسياسات للخروج من هذه الأزمة الخانقة ، وكان على رأسها فرض إجراءات تقشف تستهدف عجز الموازنة الذي بلغ ٦,٥ مليار جنيه سوداني (٥،١ مليار دولار) نتيجة خسارة احتياطيات النفط ، حيث فقدت الخرطوم أكثر من ٨٥ بالمئة من

(١) حمدي عبد الرحمن: لماذا تتفكك الدول؟ السودان من الضعف العام إلى التقسيم الجغرافي، مجلة السياسة الدولية، الأهرام، العدد ١٨٤، يوليو ٢٠١١، ص٣٠.

مداخيل صادراتها التى وصلت إلى ٧,٥ مليار دولار في النصف الأول من ٢٠١١ وفق أرقام البنك الدولي ، وكان الجنوب قد أوقف في كانون الثاني / يناير ٢٠١٢ إنتاجه من النفط بعد تعذر الاتفاق على رسوم مرور ا النفط في خط أنابيب عبر السودان واتهام الشمال بالسرقة ، وقدر وزير المال السودانى علي محمود في مايو ٢٠١٢ خسائر الخرطوم من عدم الاتفاق على الرسوم مع الجنوب بنحو ٦,٥ مليار جنيه سوداني (٢١٤ مليون دولار)[١].

عند بداية الأزمة الاقتصادية العالمية ادعي نظام البشير أنه لم يتأثر بها بسبب استقلالية اقتصاده غير المرتبط بالسوق العالمية والمعونات ، وعند انفصال الجنوب ، أكد النظام أن هذه الخطوة لن تؤثر فيه ، لكنه الآن لا يجد ما يعلق عليه فشله غير هذين العاملين بعدما كان يظن أن عودة ضخ النفط ستحسن الوضع ، ولذلك هرول لاتفاق ــ طالما رفضه ــ مع الحركة الشعبية ، وقبل حتى بالحريات الأربع مع حكومة الجنوب وذلك رغــم ابتزاز ومعارضة الانفصاليين الشماليين ، ويبدو أن النفط لن يتدفق قريباً ، وحتى في حالة تدفقه فإنه لن يحل الأزمة المستحكمة ، ويرى الاقتصاديون أن أساس الأزمة يكمن في البطالة ، والدين الداخلي والخارجي ، وتأكل رصيد العملات الأجنبية ، والتضخم الذي يربو على ٤٠ بالمئة ، هذا بخلاف مشكلات القطاع الزراعي وما ينجم عنها من استنزاف الحصيلة المحدودة من الموارد المالية في استيراد المواد الغذائية [٢].

في العــام ٢٠١٣ اســتفحلت الأزمــة الاقتصــادية فقامــت الحكومــة بــإعلان حزمــة إجــراءات اقتصــادية ، ترتــب عليــهــا زيــادة في أسعار المشتقات البترولية بنسبة ١٠٠ % ، حيــث صــار ســعر جــالون واحــد مــن البنــزين (٤ لتــرات) يكلــف ٢١ جنيهــاً ســودانياً ، مقارنــة بــ١٢،٥ جنيــه

(١) مجموعة مؤلفين: حال الأمة العربية ٢٠١٢-٢٠١٣ (مستقبل التغيير في الوطن العربي)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٣، ص ص٢٥٥-٢٥٦.

(٢) مجموعة مؤلفين: حال الأمة العربية ٢٠١٢-٢٠١٣ (مستقبل التغيير في الوطن العربي)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٣، ص٢٤٢.

سابقاً ، وسعر جالون (الديزل) بدوره أرتفع من ٨ جنيهات للجالون الواحد إلى ١٤ جنيهاً ، ووصل سعر أنبوبة غاز الطهي إلى ٢٥ جنيهاً ، بينما كان سعرها ١٥ جنيهاً[١].

أظهرت بيانات جهاز الإحصاء في السودان مضاعفة معدل التضخم من ٢٥% في ديسمبر ٢٠١٧ إلى ٥٠% في يناير عام ٢٠١٨، وذلك كنتيجة مباشرة لرفع الدعم عن السلة والخدمات الأساسية، حيث ارتفعت أسعار السلع الأساسية والاستراتيجية بحوالي ٣٠٠% في بداية ٢٠١٨، وقد فشلت الحكومة طوال عام في السيطرة على جماح التضخم الذي استمر في الارتفاع حتى وصل إلى أكثر من ٦٨% في سبتمبر الماضي، وهو من أعلى معدلات التضخم في العالم، وأكثر ما دفع المواطنين للاحتجاج كان ارتفاع التضخم فيما يخص السلع الغذائية الرئيسية، فوفقاً لما نقلته رويترز فقد أظهرت الشيكات الفورية مع التجار وبائعي السوق أن تكلفة كيلو من الدقيق قد ارتفعت خلال شهر أكتوبر بنسبة ٢٠%، ولحوم البقر ٣٠%، والبطاطا ٥٠%[٢].

حيث أثرت بعض القرارات، مثل ارتفاع أسعار الخبز من ١ إلى ٣ جنيهات، فضلًا عن وجود أزمة في الوقود ودقيق الخبز والدواء، وعدم توافر السيولة النقدية؛ على تدهور الأوضاع المعيشية في البلاد، وقد تُرجمت إلى احتجاجات خرج إليها المواطنون، هذا إلى جانب التحديات التى تواجه الاقتصاد السودانى خلال الفترة الأخيرة في ظل عدم توافر النقد الأجنبي، وفشل الحكومة في إيجاد حلول جذرية لتلك التحديات، مما دفع الحكومة إلى الاقتراض وتخفيض قيمة العملة المحلية، مما ترتب عليه ارتفاع نسبة التضخم إلى أكثر من ٦٨% وفقا لبيانات أصدرها الجهاز المركزي للإحصاء في سبتمبر ٢٠١٨، وتراجع سعر الجنيه السودانى أمام الدولار

---

(١) الشفيع محمد المكي: الحراك السياسي في السودان بعد انفصال الجنوب (٢٠١١-٢٠١٤)، مجلة العلوم السياسية، الجمعية السودانية للعلوم السياسية، السودان، العدد الثاني، سبتمبر، ٢٠١٤، ص٢٣.

(٢) ريم سليم: فاتورة التقشف – الأبعاد الاقتصادية لاحتجاجات السودان، مقال منشور بمركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، بتاريخ ١٠ – يناير –٢٠١٩، على الرابط التالي:
https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/4663

الأمريكي (الدولار = ٤٧,٥ جنيهًا) حسب السعر الرسمي[١]. كما تفاقمت أزمة شح السيولة النقدية في الربع الأخير من عام ٢٠١٨، حيث ظهرت الطوابير على ماكينات الصرف الآلي وقد خابت آمالها في الحصول على النقد اللازم لمعاملاتها اليومية، وقد وضعت البنوك حدًّا أقصى للسحب لا يتعدى ٢٠٠٠ جنيه[٢].

تراجع الموارد الاقتصادية دفع الحكومة أكثر من مرة لرفع أسعار المحروقات، بل أنها لجأت مؤخرا إلى التحذير من رفع سعر الدولار الجمركي ثلاث أضعاف تقريبا ليقفز الي ما فوق ٨ جنيها/ للدولار وهو ما دفع برنامج الاغذية العالمي الى القول بأن الأسواق السودانية تعيش حالة أزمة، معلنا حالة الإنذار يشأن ارتفاع أسعار الغذاء في البلاد، وذكرت منصة WFP SNAP التابعة للبرنامج، أن السودان يشهد ارتفاعا حادا في أسعار السلع، بعد تحرير سعر القمح ورفع الدعم الحكومي عنه، وإقرار الحكومة لموازنة ٢٠١٨[٣].

كما لجأت الحكومة السودانية إلى القروض الخارجية رغم صعوبة ذلك وزيادة الأعباء على الأجيال المقبلة ، علماً بأن نسبة التضخم زادت وخسر الجنيه السودانى الكثير من قيمته بسبب خفض سعر صرف العملة تزامناً مع إجراءات التقشف التى قال وزير المال عنها إنها ستوفر نحو ١,٥ مليار دولار ، ففي يوليو ٢٠١٢ خفض البنك المركزي السودانى السعر الرسمي للدولار إلى النصف تقريباً ، للتجار المعتمدين بطرحه بسعر أعلى لتشجيع السودانيين المقيمين بالخارج على إرسال أموالهم إلى الداخل عبر مكاتب الصرافة الرسمية ، ومع ذلك فهم أحجموا

---

(١) أحمد عسكر: سيناريوهات محتملة – كيف يدير النظام السوداني الاحتجاجات الشعبية؟، مقال منشور بمركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، بتاريخ ١٦– ديسمبر –٢٠١٨، على الرابط التالي:

https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/4419

(2) ريم سليم: فاتورة التقشف – الأبعاد الاقتصادية لاحتجاجات السودان، مقال منشور بمركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، بتاريخ ١٠ – يناير –٢٠١٩، على الرابط التالي:
https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/4663

(٣) اماني الطويل: العلاقات المصرية مع دولتي السودان وافاق تطورها، المؤتمر السنوي للمجلس المصري للشئون الخارجية بعنوان (العلاقات المصرية الافريقية – نحو آفاق جديدة)، المجلس المصري للشئون الخارجية، ٢٠١٧، ص٣٦.

عن التعامل مع تلك المكاتب مما حرم الاقتصاد من عملة صعبة يحتاج إليها بشدة ، وجعل معظم التحويلات تتم في السوق السوداء[١] . كما يعاني السودان من فقده عددًا من مصادر النقد الأجنبي، فمع انفصال الجنوب في عام ٢٠١١ فَقَدَ السودان أكثر من ٧٠% من ثروته النفطية، بالإضافة إلى ضعف سيطرة الدولة على إنتاج الذهب، واتساع عمليات تهريبه[٢].

الاسباب الاجتماعية

أدت زيادة نسبة الفقر إلى خلخلة البناء الاجتماعي وإلى تعميق التمايز الاجتماعي رأسياً بزيادة التمايز بين الطبقات وأفقياً بتحسن الوضع النسبي لبعض الشرائح وتدهور شرائح أخرى داخل الطبقة الواحدة ، فقد تدهورت أوضاع المنتجين في الريف وظهرت في مشروع الجزيرة أعداد من المزارعين نزعت منهم حواشاتهم وأصبحوا بلا أرض كما برزت طبقة من كبار المزارعين تملك الأرض والمعدات ورأس المال وازدادت موجات الهجرة من الأقاليم الطرفية نحو المركز وتكدست المدن بمهاجري الريف والنازحين في بيوت سكنية ضربت حزاماً للفقر حول المدن سواء في السكن العشوائي أو المعسكرات ، لكن الجديد الذي أتت به سياسات التحرير الاقتصادي هو تهديدها المباشر لاستقرار واستمرارية الطبقة الوسطى بفئاتها المهنية والنقابية ، إذ تأثرت هذه بعوامل عديدة أهمها ، التوزيع غير المتكافئ للدخل على الفئات السكانية ، ففي أواخر الستينات كان توزيع الدخل ١٢

(١) مجموعة مؤلفين: حال الأمة العربية ٢٠١٢-٢٠١٣ (مستقبل التغيير في الوطن العربي)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٣، ص٢٥٦.

(٢) ولا يُمكن إغفال ما عاناه الاقتصاد السوداني جراء العقوبات الأمريكية المفروضة عليه خلال العقدين المنصرمين، فتم تجميد الأصول المالية للسودان في الولايات المتحدة الأمريكية، وفرض الحظر على أملاك سودانيين تورطوا في الحرب الأهلية بدارفور، ووقف شركات سودانية كانت عاملة في الولايات المتحدة الأمريكية. للمزيد أنظر: ريم سليم: فاتورة التقشف – الأبعاد الاقتصادية لاحتجاجات السودان، مقال منشور بمركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، بتاريخ ١٠ – يناير –٢٠١٩، على الرابط التالي:
https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/4663

% لأفقر ٤٠ % من السكان وفي عام ١٩٩١ م زاد نصيب العشر الأغنى إلى ٥٩ % من الدخل وهبط نصيب أفقر ٤٠ % من السكان إلى ٨ % من الدخل القومي(١) .

ومن الملاحظ أن شيوع ظاهرة المحسوبية في المجال العام أدى إلى التستر على الفساد وسوء الإدارة ، فإذا استثنينا بعض المناسبات القليلة التى تمت فيها محاسبة للمتورطين في قضايا فساد ، وذلك أثناء تغير الحكومات في الخرطوم ، لوجدنا أنه كان من النادر- إن لم يكن من المستحيل- تقديم المتورطين في أعمال الفساد وسوء الإدارة إلى المحاكمة (٢).

(١) عطا الحسن البطحاني: أزمة الحكم في السودان – أزمة هيمنة ام هيمنة ازمة، بدون ناشر، ٢٠١١، ص١٢٢.

(٢) حمدي عبد الرحمن: لماذا تتفكك الدول؟ السودان من الضعف العام إلى التقسيم الجغرافي، مجلة السياسة الدولية، الأهرام، العدد ١٨٤، يوليو ٢٠١١، ص٣٢.

المبحث الثاني

ثورة ١٩ ديسمبر وعزل نظام البشير

انطلقت شرارة الأحداث في مدن عطبرة في شمال البلاد، وبورت سودان في الشرق، والنهود في الغرب، اتسعت رقعة الاحتجاجات لتشمل ١٤ ولاية سودانية من أصل ١٨ ولاية، وانضم إليها طلبة الجامعات والمدارس، حيث قام المتظاهرون بإحراق عدد من المراكز الحكومية ومقار حزب المؤتمر الوطني الحاكم في عدد من الولايات والمدن السودانية، ورفعوا شعارات مناهضة للسياسات الاقتصادية للحكومة، وأخرى تنادي بالحرية والسلام والعدالة(١).

وقد حدد تجمع المهنيين السودانيين ، وهو الكيان الأبرز داخل الحركة الثورية ، مطالب الثوار ، من خلال إعلان الحرية والتغيير في يناير ٢٠١٩ ، والذي تضمن مطالب الثوار ورؤيتهم لسودان ما بعد الإنقاذ ، حيث أكد الإعلان محورية دور القوات المسلحة كضامن لعملية الانتقال السياسي ، وتعيين حكومة كفاءات وطنية من الشخصيات العامة لإدارة البلاد ، والتوافق على معايير تحديد شكل الدولة ، وهويتها ، وصياغة الدستور الجديد ، وإجراء الانتخابات العامة(٢).

---

(١) قوات الأمن السودانية تعاملت مع المتظاهرين بعنف مما أدى إلى سقوط ثمانية قتلى وفقًا للرواية الرسمية للدولة، في حين قالت المعارضة إن عددهم ٢٢ قتيلًا، إضافة إلى عشرات الجرحى، فيما أشار تقرير لمنظمة العفو الدولية إلى وصول عدد القتلى إلى ٣٧ قتيلًا. وسرعان ما ارتفع سقف المطالب لدى المتظاهرين إلى المطالبة بإسقاط نظام الرئيس "البشير"، وهو ما دفع أجهزة الأمن للتصدي لها وتفريق المتظاهرين واعتقال العشرات منهم. للمزيد أنظر: أحمد عسكر: سيناريوهات محتملة – كيف يدير النظام السوداني الاحتجاجات الشعبية؟، مقال منشور بمركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، بتاريخ ١٦– ديسمبر –٢٠١٨، على الرابط التالي:
https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/4419

(٢) ايمن شبانة: تطورات الأزمة السودانية وانعكاساتها على الأمن القومي المصري، مجلة السياسة الدولية، الأهرام، العدد ٢١٧، يوليو ٢٠١٩، ص١٠٤.

بعد استمرار التظاهرات الشعبية بالسودان، اتخذ الرئيس عمر البشير سلسلة من الإجراءات التى تمثل تحولًا نوعيًّا في إدارة الأزمة السياسية بالبلاد، بغية تخفيف حالة الاحتقان السياسي، ومعالجة الأوضاع الاقتصادية المتدهورة، وضمان الأمن بالبلاد، وقد انقسمت الآراء بشأن مدى نجاح هذه الإجراءات في تحقيق غاياتها، والسيناريوهات التى يحتمل أن يؤول إليها مستقبل البشير ونظام الإنقاذ الوطني، وهو ما سوف يتم تناوله خلال هذا التحليل(١).

وتعهد البشير خلال لقاءه بقيادات الجيش على اعتباره القائد الأعلى حرصه على مكتسبات الشعب بخطاب في ٢٣ / ديسمبر / ٢٠١٨ م ، إلا أن رقعة الاحتجاجات اتسعت وأعلنت السلطات عن توقيف خلية في ولاية الخرطوم قالت أنها كانت تخطط لتنفيذ عملياتٍ تخريبية ، كما أعلن المتحدث باسم الحزب الحاكم إبراهيم صديق أن ما يجري من أعمال عنف هي محاولة لزعزعة الأمن والاستقرار في البلاد(٢) .

---

(١) فاجأ الرئيس السوداني شعبه بخطاب جماهيري، في الثاني والعشرين من فبراير الجاري، تضمّن سلسلة من الإجراءات، أهمها: حل الحكومة الاتحادية، وتشكيل حكومة كفاءات وطنية لتسيير الأعمال، وعزل جميع ولاة الأقاليم، وإعلان حالة الطوارئ لمدة عام بكافة ربوع البلاد، وتأجيل النظر في التعديلات الدستورية المتعلقة بعدد الدورات الرئاسية، واتخاذ إجراءات عاجلة لإصلاح الأوضاع الاقتصادية. وألقى البشير خطابه وسط حشد ضم أركان نظامه من العسكريين والمدنيين، من كافة المستويات القيادية، في رسالة بالغة الدلالة، موجهة للداخل والخارج، تؤكد استمرار تماسك النظام، وقد جاءت لغة الخطاب تصالحية بشكل لافت، وذلك للمرة الأولى منذ اندلاع الحركة الاحتجاجية في ديسمبر ٢٠١٨، بما يعكس الحرص على مد الجسور مع الحركة الاحتجاجية وتفادي التصعيد. للمزيد أنظر: أيمن شبانة: مسارات محتملة – هل تنجح إجراءات "البشير" في تهدئة الشارع السوداني؟، مقال منشور بمركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، بتاريخ ٣- مارس -٢٠١٩، على الرابط التالي:
https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/4573/

(٢) عامر علي سمير الدليمي: سقوط الأنظمة السياسية الانتفاضات والثورات الشعبية أسباب وعوامل، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، ٢٠٢١، ص٩٣.

ومع تشبث البشير بالسلطة، وعجز نظامه عن الوفاء بمطالب الشعب، تم تطوير أسلوب الاحتجاج، بالانتقال من التظاهرات إلى الاعتصام المفتوح أمام مقر القيادة العامة للقوات المسلحة، خاصة بعد الدفعة المعنوية الهائلة التى تلقّاها المحتجون إثر نجاح الاحتجاجات بالجزائر في إرغام الرئيس عبدالعزيز بوتفليقة على تأجيل الانتخابات، وعدم الترشح لولاية رئاسية خامسة، ثم الاستقالة(١).

شهد السودان في الفترة من ١٩ ديسمبر ٢٠١٨ م إلى ١١ أبريل ٢٠١٩ م (٢)، أي لنحو أربعة أشهر حراكاً ثورياً شمل مدن ومناطق ولايات السودان المختلفة ، وقبل أن تتحول مطالب الثوار إلى تغيير نظام الإنقاذ برمته انحصرت مطالبهم في بداية الحراك في استنكار الغلاء الطاحن ، على مستوى السلع الأساسية من خبز وغيره ، ووجود شح في الوقود ، وضعف سيولة في النقد ، وصعوبة في النقل

---

(١) أيمن شـــبانة: التحدي الانتقالي – إلى أين يتجه السودان بعد عزل "البشير"؟ ، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، بتاريخ، ١٤ أبريل، ٢٠١٩، على الرابط التالي:
https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/4668

(٢) على الرغم من تعطيل الحكومة للدراسة بكل مستوياتها في كل من الخرطوم وولاية سنار، إلا أن الاحتجاجات حافظت على استمراريتها واتساعها الكمي والجغرافي. وقد تسببت هذه الاحتجاجات في ارتباك الموقف الرئاسي والحكومي منها؛ فبينما اتهم رئيس المخابرات صلاح جوش المحتجين أنهم أداة في يد المخابرات الإسرائيلية، أو خلايا دارفورية منتمية للمعارض عبد الواحد نور، فإن الرئيس البشير حاول –عشية تقديم مذكرة التنحي إلى القصر الجمهوري– احتواء المتظاهرين من خلال الاعتراف بمشروعية حركة المواطنين وواعدا بإصلاحات جذرية ومشروعات تنموية، لكنه سرعان ما انقلب على موقفه هذا ليتهم المعارضين من ولاية الجزيرة أنهم "خونة" و"عملاء"، تحركهم أياد أجنبية، نظرا لما وصفه بموقفه "المبدئي"، ومحاصرة الغرب للسودان!!! وقد ارتبط الموقف التصعيدي من جانب الرئيس البشير بقدرة الأمن على عدم السماح للمتظاهرين بالوصول للقصر الجمهوري وتقديره أن الأدوات الأمنية في القمع مازالت ناجعة . =للمزيد أنظر: أماني الطويل: المشهد السوداني... مسارات وتحديات، مقال منشور بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، بتاريخ ٢٦-١٢-٢٠١٨، على الرابط التالي:
https://acpss.ahram.org.eg/News/16807.aspx

والمواصلات ... إلخ ، ومع مرور الوقت ، تزايدت حركة التظاهر ، وسقط العديد من الشهداء ، وعلى الرغم من سلمية الحراك ، تضرر الكثير من المؤسسات الحكومية والخاصة حرقاً ونهباً ، وتحت ضربات الثوار الموجعة وصمودهم لم يكن هناك بد من سقوط النظام ، الذي استمر لثلاثين عاماً [١].

وبعد أربعة أشهر من المظاهرات والاحتجاجات المستمرة بلا انقطاع، وفي اليوم الحادي عشر من أبريل أعلن الجيش عزل البشير، وتكوين مجلس عسكري[٢]، وتعطيل العمل بالدستور، وحل الحكومة والبرلمان، وتشكيل لجنة أمنية لإدارة البلاد، لفترة انتقالية لمدة عامين، يتم خلالها تهيئة البلاد للانتقال نحو نظام سياسي جديد، لكن تجمع المهنيين رفض البيان قطعيًّا، داعيًا الجماهير للاستمرار في الاعتصام، حتى تستجيب اللجنة لمطالبهم، وهو ما يثير تساؤلًا محوريًّا حول المالآت المستقبلية للنظام السودانى بعد عزل البشير.[٣]

إنّ الجيش السودانى هو مَنْ قام بالخطوة الأولى – كما حدث في الجزائر، بعد أن شجعه المتظاهرون، وأدرك أن الأمر ما عاد محتملاً، وأنه ليس بوسعه، لا في الجزائر ولا في السودان، أن يصنع ما صنعه بشار الأسد مع قواته في سوريا، إنما الذي يبدو أيضاً أنّ الجيشين لا يريدان الخروج من المشهد تماماً، لأنهم يخشون الفوضى[٤].

---

(١) كمال محمد جاه الله خضر: السودان وتحديات تواجه حكومة المرحلة الانتقالية، مجلة متابعات افريقية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، العدد الاول، أبريل ٢٠٢١، ص٤.

(٢) حسن الرشيدي: بعد عامين من سقوط ابشير... السودان إلى أين؟، مجلة البيان، العدد ٤٠٦، ٢٠٢١، ص٤١.

(٣) أيمن شـــبانة: التحدي الانتقالي – إلى أين يتجه السودان بعد عزل "البشير"؟ ، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، بتاريخ، ١٤ أبريل، ٢٠١٩، على الرابط التالي:
https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/4668

(٤) رضوان السيد: الجزائر والسودان.. مشتركات وفروق، مقال منشور بمركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، بتاريخ ٠٩ – يونيو –٢٠١٩، على الرابط التالي:
https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/4785

شهد الحادي عشر من أبريل ٢٠١٩ م صفحة جديدة في تاريخ السودان ، حيث استلم السلطة مجموعة من القوات المسلحة معلنة انحيازها للجماهير الثائرة ، وطويت صفحة حكم الإنقاذ ، وكما هو متوقع في مثل هذه الوضع ، تشكل مجلس عسكري انتقالي ترأسه الفريق / عبد الفتاح البرهان ليقود فترة ما قبل تشكيل حكومة المرحلة الانتقالية ، شراكة مع قوى إعلان الحرية والتغيير ، حاضنة الثورة ، وقد شهدت فترة حكم المجلس العسكري العديد من الأحداث التى كادت تعصف بحكمه ، لعل أهمها : حادثة فض اعتصام القيادة ، إضافة إلى عدد من الانقلابات ، التى لم تنجح في استلام السلطة، المهم أن الفترة التى سبقت تشكيل الحكومة الانتقالية شهدت توترات عصيبة بين المكون: العسكري الحاكم، والمكون المدني، المتمثل في قوى الحرية والتغيير (حاضنة الثورة)، ولكن تدخل العقلاء من كلا الجانبين، ومن بعض الدوائر الإقليمية والدولية؛ جعل عبور هذه المرحلة، على صعوبتها ، ممكناً[١] .

(١) كمال محمد جاه الله خضر: السودان وتحديات تواجه حكومة المرحلة الانتقالية، مجلة متابعات افريقية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، العدد الاول، أبريل ٢٠٢١، ص٤.

الخاتمة والنتائج

استعرضت الباحثة مظاهر عدم استقرار المشهد الداخلى السودانى والمتمثل في تشبث نظام البشير بالسلطة فى السودان، وانتقال السودانيون من التظاهرات إلى الاعتصام المفتوح أمام مقر القيادة العامة للقوات المسلحة، خاصة بعد الدفعة المعنوية الهائلة التى تلقّاها المحتجون إثر نجاح الاحتجاجات بالجزائر في إرغام الرئيس عبدالعزيز بوتفليقة على تأجيل الانتخابات، وعدم الترشح لولاية رئاسية خامسة، ثم الاستقالة.

ويمكن القول إن الاحتجاجات السودانية هي احتجاجات شعبية التحقت بها بعد ذلك الأحزاب السياسية، واتحاد المهنيين، وبدأت بطابع اقتصادي- اجتماعي، لكنها سرعان ما بلورت مطالب سياسية تنادي بتغيير النظام السياسي، خصوصا في ضوء مسئوليته المباشرة عن تردي الأحوال المعيشية، والسياسية والاجتماعية.

وقد توصلت الباحثة من خلال دراستها للنتائج التالية:

١- جاء الحراك الشعبي في السودان مفاجئًا للنظام الحاكم والقوى والأحزاب الرئيسية بالسودان، إذ تصاعدت وتيرة الاحتجاجات سريعًا منذ تفجرها في ١٩ ديسمبر ٢٠١٨ ، وانتشرت عبر المدن السودانية، مدفوعة برفض قطاعات من الشعب السودانى للسياسات والإجراءات الاقتصادية التى أقرتها الحكومة.

٢- استند نظام البشير في السودان الى شرعية مجروحة ومنقوصة فالسودان في عهده تآكلت حدودها بعد انفصال جنوب السودان ٢٠١١ واندلاع صراعات مسلحة في كل من دارفور وجنوب دولة السودان الجديدة في كل من النيل الازرق وجنوب كردفان.

٣- من أهم مسببات المشكلة الاقتصادية التي أدت الى الحرك الشعبي السودانى وجود أزمة سياسية ممتدة بسبب الحرب الأهلية التى انتهت بانفصال الجنوب وعدم استقرار دارفور ، وأن تلك الحرب أدت إلى فقدان السودان مورد من أهم مواردها الاقتصادية كنتيجة مباشرة لانفصال الجنوب وفقدان عائدات النفط.

٤- أدت زيادة نسبة الفقر إلى خلخلة البناء الاجتماعي وإلى تعميق التمايز الاجتماعي رأسياً بزيادة التمايز بين الطبقات وأفقياً بتحسن الوضع النسبي لبعض الشرائح وتدهور شرائح أخرى داخل الطبقة الواحدة ، فقد تدهورت أوضاع المنتجين في الريف السودانى.

المراجع

١. أحمد عسكر: سيناريوهات محتملة – كيف يدير النظام السوداني الاحتجاجات الشعبية؟، مقال منشور بمركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، بتاريخ ١٦- ديسمبر -٢٠١٨، على الرابط التالي:
https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/4419

٢. الشفيع محمد المكي: الحراك السياسي في السودان بعد انفصال الجنوب (٢٠١١-٢٠١٤)، مجلة العلوم السياسية، الجمعية السودانية للعلوم السياسية، السودان، العدد الثاني، سبتمبر، ٢٠١٤.

٣. أماني الطويل: المشهد السوداني بعد الانتخابات، مقال منشور بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، بتاريخ ٢٧-٤-٢٠١٥، على الرابط التالي:
https://acpss.ahram.org.eg/News/5426.aspx

٤. أماني الطويل: المشهد السوداني... مسارات وتحديات، مقال منشور بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، بتاريخ ٢٦-١٢-٢٠١٨، على الرابط التالي:
https://acpss.ahram.org.eg/News/16807.aspx

٥. اماني الطويل: العلاقات المصرية مع دولتي السودان وافاق تطورها، المؤتمر السنوي للمجلس المصري للشئون الخارجية بعنوان (العلاقات المصرية الافريقية – نحو آفاق جديدة)، المجلس المصري للشئون الخارجية، ٢٠١٧.

٦. أيمن شـــبانة: التحدي الانتقالي – إلى أين يتجه السودان بعد عزل "البشير"؟ ، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، بتاريخ، ١٤ أبريل، ٢٠١٩، على الرابط التالي:
https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/4668

٧. ايمن شبانة: تطورات الأزمة السودانية وانعكاساتها على الأمن القومي المصري، مجلة السياسة الدولية، الأهرام، العدد ٢١٧، يوليو ٢٠١٩.
٨. أيمن شـــبانة: مسارات محتملة – هل تنجح إجراءات "البشير" في تهدئة الشارع السوداني؟، مقال منشور بمركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، بتاريخ ٣– مارس –٢٠١٩، على الرابط التالي:
https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/4573/
٩. حسن أبو طالب: التغيير المحتمل في السودان، مقال منشور بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، بتاريخ ٢٥-١٢-٢٠١٨، على الرابط التالي:
https://acpss.ahram.org.eg/News/16805.aspx
١٠. حمدي عبد الرحمن: لماذا تتفكك الدول؟ السودان من الضعف العام إلى التقسيم الجغرافي، مجلة السياسة الدولية، الأهرام، العدد ١٨٤، يوليو ٢٠١١.
١١. حسن الرشيدي: بعد عامين من سقوط ابشير... السودان إلى أين؟، مجلة البيان، العدد ٤٠٦، ٢٠٢١.
١٢. ريم سليم: فاتورة التقشف – الأبعاد الاقتصادية لاحتجاجات السودان، مقال منشور بمركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، بتاريخ ١٠ – يناير – ٢٠١٩، على الرابط التالي:
https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/4663
١٣. رضوان السيد: الجزائر والسودان.. مشتركات وفروق، مقال منشور بمركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، بتاريخ ٠٩ – يونيو –٢٠١٩، على الرابط التالي:
https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/4785
١٤. عامـــر علـــي سمـــير الدليمـــي: سقـــوط الأنظمـــة السياســـية الانتفاضـــات والثـــورات الشعبيـــة أسبـــاب وعوامـــل، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، ٢٠٢١.

١٥. عطا الحسن البطحاني: أزمة الحكم في السودان – أزمة هيمنة ام هيمنة ازمة، بدون ناشر، ٢٠١١.
١٦. كمال محمد جاه الله خضر: السودان وتحديات تواجه حكومة المرحلة الانتقالية، مجلة متابعات افريقية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، العدد الاول، أبريل ٢٠٢١.
١. محمد عادل زكي: الاقتصاد السياسي للتخلف – السودان وفنزويلا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الاولى، ٢٠١٢.
٢. مجموعة مؤلفين: حال الأمة العربية ٢٠١٢-٢٠١٣ (مستقبل التغيير في الوطن العربي)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٣.
٣. منصور خالد: السودان أهوال الحرب وطموحات السلام قصة بلدين، دار التراث، ٢٠٠٣.